



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون أول 2022

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4639730 / 4638889 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1

الخلاصة التنفيذية

3

القطاع النقدي والمصرفي

أولاً

15

الانتاج والأسعار والتشغيل

ثانياً

23

المالية العامة

ثالثاً

39

القطاع الخارجي

رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 4.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2022 ما نسبته 23.1% مقابل 23.2% خلال ذات الربع من عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 16,894.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 41,433.2 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 32,441.5 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 42,078.0 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 2,492.9 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,291.6 مليون دينار (5.9% من GDP) خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مقداره 698.6 مليون دينار (3.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آب عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 833.7 مليون دينار ليصل إلى 21,093.2 مليون دينار (62.4% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 501.0 مليون دينار، ليصل إلى 16,008.2 مليون دينار (47.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آب عام 2022 ليصل إلى 37,101.4 مليون دينار (109.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (110.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,010.4 مليون دينار (41.5% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) فيبلغ 15,586.1 مليون دينار (46.1% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 29,596.5 مليون دينار (87.6% من GDP مقابل 88.6% من GDP في نهاية عام 2021).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 بنسبة 42.0% لتبلغ 6,700.0 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 36.8% لتبلغ 14,837.2 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 32.8% ليصل إلى 8,137.2 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 115.0% لتصل إلى 3,751.7 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 60.8% لتصل إلى 958.1 مليون دينار، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2021. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 1.0% لتصل إلى 2,221.4 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 3,179.8 مليون دينار (12.7% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,026.9 مليون دينار (8.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 14.9% من GDP مقارنة مع 12.2% من GDP. فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بلغ 629.3 مليون دينار مقارنة مع 325.1 مليون دينار. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 36,903.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 16,894.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 41,433.2 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 32,441.5 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 42,078.0 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022، بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

كانون أول 2022

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 2,492.9 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 18,015.9 مليون دينار، مقابل 15,495.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تشرين ثاني			2021
2022	2021		
US\$ 16,894.7	US\$ 17,003.6	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US\$ 18,043.2
-6.4%	6.8%		13.3%
7.3	7.3	التغطية بالأشهر	7.6
41,433.2	39,055.8	السيولة المحلية	39,509.2
4.9%	5.5%		6.7%
32,441.5	30,055.4	التسهيلات الائتمانية	30,028.5
8.0%	4.9%		4.9%
28,795.3	26,680.0	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	26,708.8
7.8%	4.5%		4.6%
42,078.0	39,026.7	إجمالي ودائع العملاء	39,522.3
6.5%	6.1%		7.4%
32,696.0	30,208.6	ودائع بالدينار	30,684.6
6.6%	7.0%		8.7%
9,382.0	8,818.1	ودائع بالعملة الأجنبية	8,837.7
6.2%	3.1%		3.3%
33,092.8	30,667.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	30,988.2
6.8%	6.3%		7.4%
26,457.0	24,401.6	ودائع بالدينار	24,723.7
7.0%	7.5%		8.9%
6,635.8	6,266.3	ودائع بالعملة الأجنبية	6,264.5
5.9%	2.0%		2.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات

الأجنبية للبنك المركزي في نهاية

شهر تشرين ثاني من عام 2022

ما مقداره 16,894.7 مليون

دولار، ويكفي هذا الرصيد

لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 41.4 مليار

دينار، مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

◆ وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر

تشرين ثاني من عام 2022 مع نهاية عام 2021، يلاحظ الآتي:

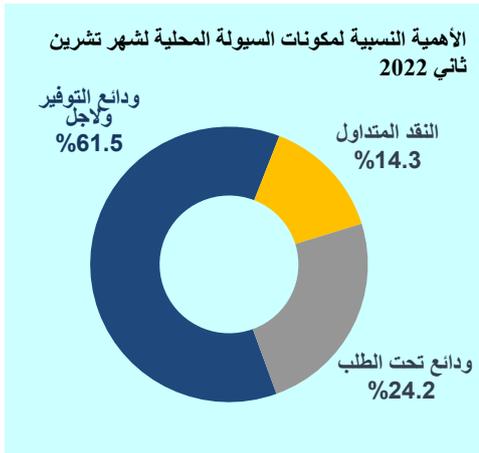
● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما

مقداره 35.5 مليار دينار، مقابل 33.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

كانون أول 2022



- بلغ حجم النقد المتداول في

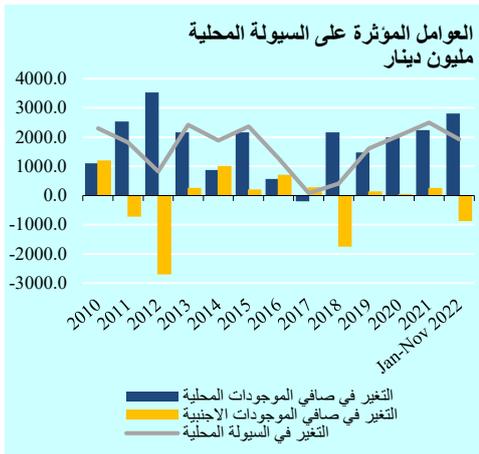
نهاية شهر تشرين ثاني من

عام 2022 ما مقداره 5.9

مليار دينار، بالمقارنة مع

6.2 مليار دينار في نهاية عام 2021.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- بلغ رصيد صافي الموجودات

المحلية للجهاز المصرفي في

نهاية شهر تشرين ثاني عام

2022 ما مقداره 34.5 مليار

دينار، بالمقارنة مع 31.7

مليار دينار في نهاية عام 2021.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 6.9 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 11.4 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نهاية تشرين ثاني			2021
2022	2021		
6,941.8	7,411.4	الموجودات الأجنبية (صافي)	7,818.8
11,352.8	11,629.3	البنك المركزي	12,087.9
-4,411.0	-4,217.9	البنوك المرخصة	-4,269.1
34,491.4	31,644.4	الموجودات المحلية (صافي)	31,690.4
-4,782.1	-4,768.6	البنك المركزي، منها:	-5,239.4
786.5	1,107.6	الديون على القطاع العام (صافي)	1,185.3
-5,590.7	-5,898.7	أخرى (صافي)*	-6,447.2
39,273.5	36,413.1	البنوك المرخصة	36,929.8
14,518.2	13,519.1	الديون على القطاع العام (صافي)	13,316.6
29,593.6	27,508.0	الديون على القطاع الخاص	27,536.5
-4,837.7	-4,614.1	أخرى (صافي)	-3,923.3
41,433.2	39,055.8	السيولة المحلية (M2)	39,509.2
5,936.7	6,219.5	النقد المتداول	6,225.4
35,496.5	32,836.3	الودائع، منها:	33,283.8
6,703.7	6,365.7	بالعملات الأجنبية	6,328.7

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكّل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2022/12/19 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 50 نقطة أساس، وذلك للمرة السابعة خلال عام 2022، لتصبح كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

تشرين ثاني		2021	2021
2022	2021		
6.00	2.50	2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي
7.00	3.50	3.50	إعادة الخصم
6.75	3.25	3.25	اتفاقيات إعادة الشراء ليلية واحدة
5.75	2.00	2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة
6.00	2.50	2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر
6.00	2.50	2.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع

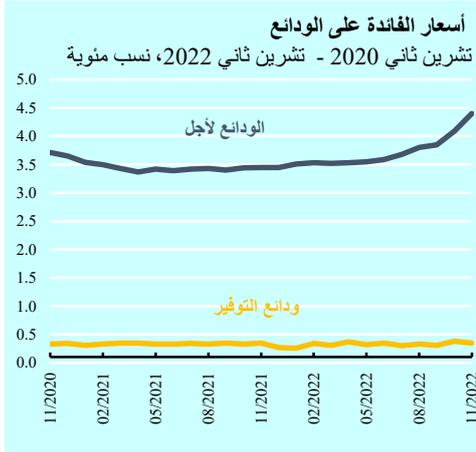
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.50%.
- سعر إعادة الخصم: 7.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.50%.

ويأتي هذا القرار انعكاساً لاستمرار الضغوط التضخمية في بيئة الاقتصادات الإقليمية والدولية مقارنة بالمعدلات المستهدفة من قبل البنوك المركزية، والتي اسهمت بدورها في ارتفاع معدلات التضخم المسجلة خلال هذا العام في المملكة وتوقعاتها في الاجل القريب.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.3 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

كذلك قرر البنك استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين البالغ قيمته 700 مليون دينار حتى نهاية شباط من عام 2023، والابقاء على سعر الفائدة للمقترضين بما لا يتجاوز 2%، ولأجل 54 شهراً، من ضمنها فترة سماح تصل إلى 12 شهراً.

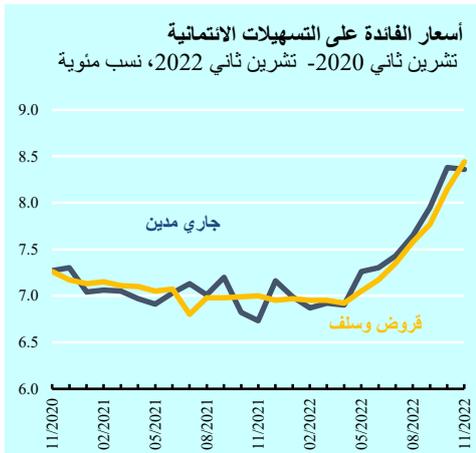


■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 بمقدار 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.40%، ليرتفع بذلك بمقدار 95 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.35%، ليرتفع بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.34%، ليرتفع بذلك بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 بمقدار 120 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.36%، ليرتفع بذلك بمقدار 120 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)				
التغيير/ نقطة أساس	تشرين ثاني		الودائع	2021
	2022	2021		
8	0.34	0.25	تحت الطلب	0.26
8	0.35	0.35	توفير	0.27
95	4.40	3.45	لأجل	3.45
التسهيلات الائتمانية				
11	8.10	8.02	كمبيالات وأسناد مخصومة	7.99
149	8.44	7.00	قروض وسلف	6.95
120	8.36	6.73	جاري مدين	7.16
215	10.52	8.35	الإقراض لأفضل العملاء	8.37

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

• الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.10%، ليرتفع بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.44%، ليرتفع بذلك بمقدار 149 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما نسبته 10.52%، مرتفعاً بمقدار 35 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبمقدار 215 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 بما مقداره 2,413.0 مليون دينار، أو ما نسبته (8.0%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,416.3 مليون دينار، أو ما نسبته (4.9%) خلال الفترة المماثلة من عام 2021.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 2,086.5 مليون دينار (7.8%)، والمؤسسات العامة بمقدار 223.3 مليون دينار (32.5%)، والحكومة المركزية بمقدار 181.6 مليون دينار (10.0%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 43.4 مليون دينار (6.3%)، وللمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 35.0 مليون دينار (27.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 42.1 مليار دينار، مقابل 39.0 مليار دينار في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2021، و39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 32.7 مليار دينار، و9.4 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 30.2 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.8 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2021. أما في نهاية عام 2021، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 30.7 مليار دينار، و8.8 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تشرين ثاني من عام 2022 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2021. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر تشرين ثاني من عام 2022 حوالي 118.1 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 7.1 مليون دينار (5.7%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 11.2 مليون دينار (9.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,811.4 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 100.4 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 13.3 مليون سهم (15.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 17.7 مليون سهم (18.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,075.8 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ارتفاعاً قدره 50.9 نقطة (2.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			
تشرين ثاني			
2022	2021	2021	
2,492.9	2,057.7	2,118.6	الرقم القياسي العام
2,681.4	2,506.5	2,604.5	القطاع المالي
5,289.4	3,601.9	3,665.9	قطاع الصناعة
1,736.8	1,318.9	1,327.4	قطاع الخدمات

المصدر: بورصة عمان.

إلى 2,492.9 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض قدره 63.1 نقطة (3.0%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 374.3 نقطة (17.7%)، مقابل ارتفاع قدره 400.5 نقطة (24.2%) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 1,623.5 نقطة (44.3%)، وقطاع الخدمات بمقدار 409.4 نقطة (30.8%)، والقطاع المالي بمقدار 77.0 نقطة (3.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما مقداره 18.0 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 223.8 مليون دينار (1.3%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 431.0 مليون دينار (2.8%) خلال نفس



الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,520.2 مليون دينار (16.3%).

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تشرين ثاني من عام 2022 تدفقاً موجباً بلغ 3.0 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين ثاني من عام 2022 ما قيمته 15.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 12.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
تشرين ثاني			
2022	2021		2021
118.1	133.8	حجم التداول	1,963.6
5.4	6.4	معدل التداول اليومي	7.9
18,015.9	15,158.1	القيمة السوقية	15,495.7
100.4	113.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,538.2
3.0	-1.9	صافي استثمار غير الأردنيين	-60.9
15.9	9.4	شراء	220.2
12.9	11.3	بيع	281.1

المصدر: بورصة عمان.

2022، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 70.9 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2022 نمواً بنسبة 2.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2021. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.2% خلال الربع الثالث من عام 2022، مقابل نمو نسبته 4.1% خلال ذات الربع من عام 2021.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 نمواً نسبته 2.7%، مقابل نمواً نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 3.1% خلال ذات الفترة من عام 2021.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الاحد عشر شهراً من عام 2022 بنسبة 4.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2021.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2022 ما نسبته 23.1% (20.5% للذكور و33.1% للإناث)، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 45.9%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2022-2020، %

العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2020					
-1.6	-1.6	-2.2	-3.6	1.3	GDP بالأسعار الثابتة
-1.8	-1.9	-3.1	-4.7	2.9	GDP بالأسعار الجارية
2021					
2.2	2.6	2.7	3.2	0.3	GDP بالأسعار الثابتة
3.5	4.6	4.1	4.7	0.5	GDP بالأسعار الجارية
2022					
-	-	2.6	2.9	2.5	GDP بالأسعار الثابتة
-	-	6.2	5.2	4.6	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار

السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.7% خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022،

بالمقارنة مع نمو نسبته 2.1% خلال ذات

الفترة من عام 2021. ولدى استبعاد بند

"صافي الضرائب على المنتجات"

(والذي سجل نمواً بنسبة 2.4% خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مقابل

نمو نسبته 2.2% خلال ذات الفترة من

عام 2021) فإن GDP بأسعار الأساس

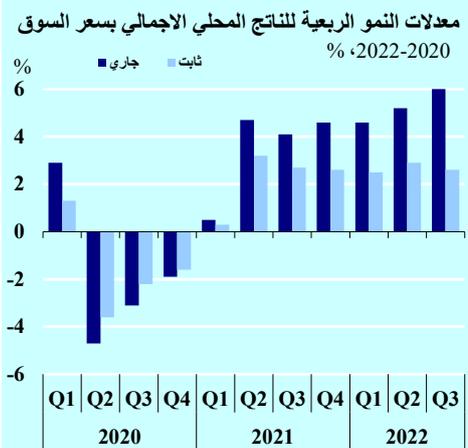
الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.7% خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقابل

نمو نسبته 2.1% خلال ذات الفترة من

عام 2021. أما GDP مقاساً بأسعار

السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.3%،



مقابل نمواً نسبته 3.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، وذلك في ضوء نمو

المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.6% خلال الثلاثة أرباع الأولى من

عام 2022 مقابل نمو نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2021.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2022 3Qs	2021 3Qs	2022 3Qs	2021 3Qs
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.7	2.1	2.7	2.1
الزراعة	0.1	0.1	2.5	3.0
الصناعات الاستخراجية	0.1	0.2	5.9	10.1
الصناعات التحويلية	0.6	0.4	3.5	2.1
الكهرباء والمياه	0.0	0.0	2.8	1.6
الإشاعات	0.1	0.1	4.5	3.0
تجارة الجملة والتجزئة	0.3	0.2	3.0	2.0
المطاعم والفنادق	0.1	0.0	5.1	2.0
النقل والتخزين والاتصالات	0.3	0.2	3.8	1.8
خدمات المال والتأمين	0.3	0.3	4.6	4.1
العقارات	0.1	0.2	1.2	1.5
خدمات اجتماعية وشخصية	0.2	0.1	2.1	0.7
منتجات الخدمات الحكومية	0.1	0.2	0.8	1.4
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	0.02	0.0	2.8	1.4
الخدمات المنزلية	0.0	0.0	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالتحسن الكبير في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، فقد ساهمت جميع

القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات اجتماعية وشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 63.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022.

المؤشرات القطاعية الجزئية

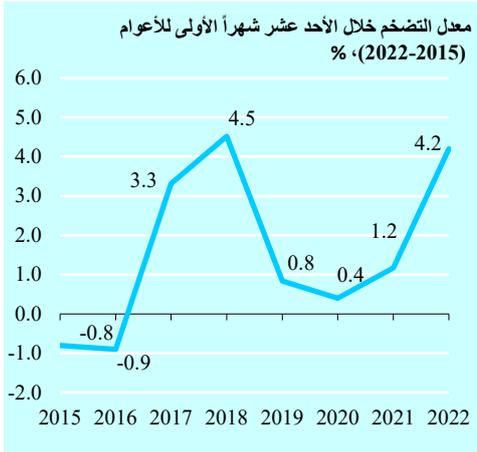
أظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2022 تحسناً في أدائها، أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 101.6%، و"عدد المغادرين" (103.5%)، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (16.3%)، إلى جانب إنتاج كل من الفوسفات (17.6%)، والبوتاس (5.3%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية* نسب مئوية

2022	الفترة المتاحة	2021	المؤشر	2021	
3.0	كانون ثاني - تشرين أول	15.2	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	13.6	
5.3		-11.7	المنتجات الغذائية	-10.4	
7.2		-1.3	منتجات التبغ	-3.6	
21.1		98.0	منتجات نفطية مكررة	106.5	
-14.4		-3.1	صنع الملابس	-6.3	
5.3		0.7	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	0.7	
-3.7		4.8	المنتجات الكيماوية	2.5	
7.0		6.9	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	6.6	
-4.9		22.1	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	25.0	
7.2		6.8	الانشطة الأخرى للتعددين واستغلال المحاجر	6.4	
23.3		54.3	حجم التداول في سوق العقار	46.8	
6.3		56.6	المساحات المرخصة للبناء	52.9	
5.3		كانون ثاني - تشرين ثاني	3.3	إنتاج البوتاس	4.3
17.6			12.9	إنتاج الفوسفات	14.2
16.3	15.2		الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	20.4	
101.6	89.9		عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	108.7	
103.5	79.6		عدد المغادرين	89.8	

* دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار



معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعامي 2021 - 2022

المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	معدل التضخم	الأممية النسبية	مجموعات الإغراق	2022	2021	2022	2021
				شهر كانون الثاني - كانون الثاني			
4.2	1.2	100.0	جميع المواد				
1.0	0.0	26.5	(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية				
0.9	0.0	23.8	الغذاء				
0.2	0.1	4.2	الحبوب ومنتجاتها				
0.2	0.3	5.9	اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجات البحر				
0.0	0.0	0.5	الألبان ومنتجاتها والبيض				
0.2	0.0	4.4	الزيت والدهون				
0.1	0.1	8.5	الفواكه والمكسرات				
0.0	-0.1	1.2	الخضروات والبقول الجافة والمعلبة				
0.2	-0.4	6.6	(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر				
0.0	0.1	0.0	المشروبات الكحولية				
0.0	0.0	16.3	التبغ والسجائر				
0.0	0.1	0.0	(3) الملابس والأحذية				
0.0	-0.1	0.3	الملابس				
0.0	0.0	0.1	الأحذية				
0.0	0.0	1.4	(4) المساكن، منها: الإيجارات				
1.5	0.4	6.3	الوقود والإنارة				
0.4	0.3	2.4	(5) التجهيزات والمعدات المنزلية				
1.0	0.0	24.7	(6) الصحة				
0.1	0.0	3.4	(7) النقل				
0.1	0.0	1.1	(8) الاتصالات				
0.9	0.7	5.7	(9) الثقافة والترفيه				
0.0	0.0	0.9	(10) التعليم				
0.0	0.0	1.4	(11) المطاعم والفنادق				
0.2	0.0	9.5	(12) السلع والخدمات الأخرى				
0.1	0.0	1.3					
0.1	0.0	7.1					
0.1	0.0	1.5					
0.1	0.0	2.3					
0.1	0.0	0.2					
0.1	0.0	4.8					

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 4.2%، مقابل ارتفاع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2021، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
 - بند "الوقود والإنارة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 24.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.9%، إلى جانب مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2%، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021. ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

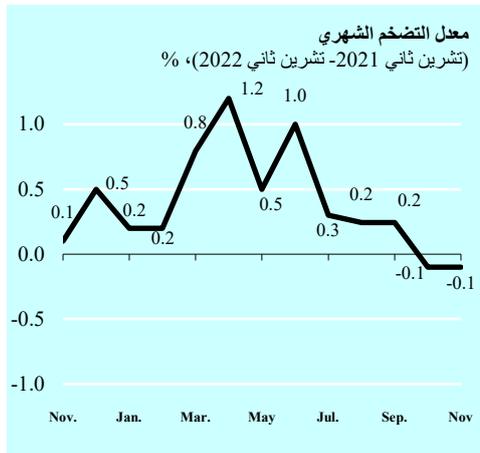
الإنتاج والأسعار والتشغيل

كانون أول 2022

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 6.6%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 13.7% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 2.1 نقطة مئوية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع مساهمة بواقع 0.3 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2021.

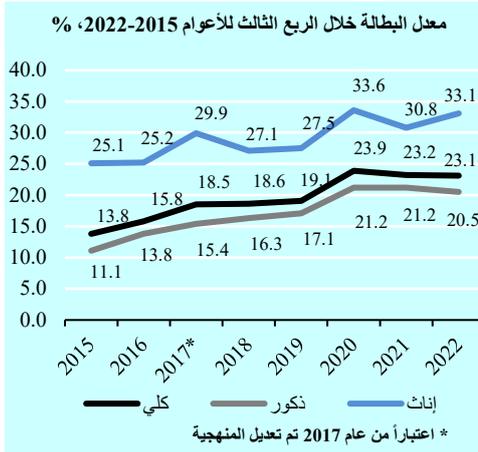
- وفي المقابل، تراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "التوابل ومحسنات الطعام" (2.0%)، و"المشروبات والمرطبات" (1.0%)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين ثاني من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين أول 2022)، فقد شهد انخفاضاً بنسبة 0.1%. ويأتي ذلك محصلة لانخفاض أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها

"اللحوم والدواجن" (1.8%)، والنقل (0.3%) من جهة، وارتفاع أسعار عدد آخر من البنود، أبرزها؛ "الوقود والانارة" (0.9%)، و"الزيوت والدهون" (0.7%)، من جهة أخرى.

سوق العمل



- بلغ معدل البطالة ما نسبته 23.1% (20.5% للذكور و33.1% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2022، وذلك مقابل 23.2% (21.2% للذكور و30.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2022 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 53.5%) و20-24 سنة (بواقع 45.9%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 29.3% خلال الربع الثالث من عام 2022، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 20.0%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.0% (52.5% للذكور و13.7% للإناث)، بالمقارنة مع 34.4% (54.4% للذكور و14.5% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2021.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.4% خلال الربع الثالث من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,291.6 مليون دينار (5.9% من GDP) خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 698.6 مليون دينار (3.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وفي حال استثناء المنح الخارجية (125.0 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,416.6 مليون دينار (6.5% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,254.2 مليون دينار (6.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آب عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 833.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,093.2 مليون دينار (62.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,010.4 مليون دينار (41.5% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 501.0 مليون دينار، ليصل إلى 16,008.2 مليون دينار (47.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,586.1 مليون دينار (46.1% من GDP).
- وعلية، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آب عام 2022 بمقدار 1,334.7 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 37,101.4 مليون دينار (109.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار (110.1% من GDP) في نهاية عام 2021. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 29,596.5 مليون دينار (87.6% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار (88.6% من GDP) في نهاية عام 2021.

□ أداء الموازنة العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر آب من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 51.1 مليون دينار، أو ما نسبته 8.4%، لتبلغ 661.8 مليون دينار. أما خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 16.1 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 5,544.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 446.7 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 430.6 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	كانون الثاني - آب		معدل النمو	آب		
	2022	2021		2022	2021	
0.3	5,544.4	5,528.3	8.4	661.8	610.7	الإيرادات العامة
9.0	5,419.4	4,972.7	1.4	618.9	610.6	الإيرادات المحلية، منها:
9.9	4,209.2	3,828.4	1.3	462.9	457.0	الإيرادات الضريبية، منها:
4.9	2,701.2	2,574.5	-0.9	365.0	368.2	ضريبة المبيعات
6.0	1,207.1	1,139.1	1.6	155.6	153.2	الإيرادات الأخرى
-77.5	125.0	555.6	-	42.9	0.1	المنح الخارجية
9.8	6,836.0	6,226.9	20.4	947.9	787.3	إجمالي الإنفاق
4.1	5,928.9	5,697.6	5.9	755.9	713.8	النفقات الجارية
71.4	907.1	529.3	160.9	192.0	73.6	النفقات الرأسمالية
-	-1,291.6	-698.6	-	-286.1	-176.7	العجز/الوفر المالي بعد المنح
-	-5.9	-3.3	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

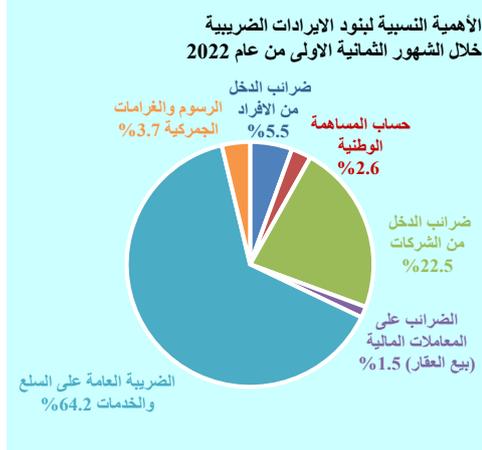
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 446.7 مليون دينار، أو ما نسبته 9.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 5,419.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 380.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 68.0 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.1 مليون دينار.



● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 380.8 مليون دينار، أو ما نسبته 9.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 4,209.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 77.7% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 126.7 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، لتبلغ 2,701.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 64.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 74.3 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 66.8 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 14.3 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 28.7 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 296.6 مليون دينار، أو ما نسبته 29.8%، لتصل إلى 1,290.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 30.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة



لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 247.7 مليون دينار، أو ما نسبته 35.3%، لتشكل ما نسبته 73.5% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 948.6 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 37.0 مليون دينار، أو ما نسبته 19.0%،

لتبلغ 231.8 مليون دينار، وارتفاع حصيلة إيرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 12.0 مليون دينار، أو ما نسبته 12.2%، لتبلغ 110.0 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 19.1 مليون دينار، أو ما نسبته 44.9%، لتصل إلى 61.6 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 61.6 مليون دينار، أو ما نسبته 28.3%، لتصل إلى 156.0 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

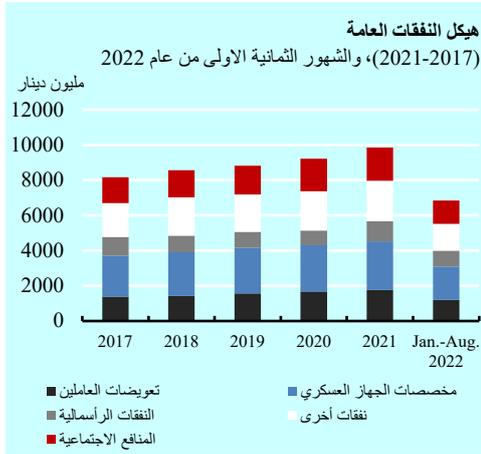
- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 68.0 مليون دينار، أو ما نسبته 6.0%، لتصل إلى 1,207.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من الإيرادات المختلفة بمقدار 79.3 مليون دينار لتبلغ 392.5 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 27.5 مليون دينار لتبلغ 580.2 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 38.9 مليون دينار لتبلغ 234.4 مليون دينار (منها 209.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 258.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 2.1 مليون دينار، أو ما نسبته 40.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 3.1 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 430.6 مليون دينار، أو ما نسبته 77.5%، لتصل إلى 125.0 مليون دينار، مقابل 555.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

■ النفقات العامة

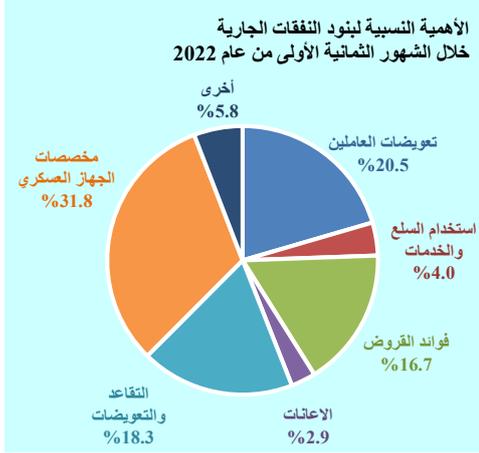


ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آب من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 160.6 مليون دينار، أو ما نسبته 20.4%، لتبلغ 947.9 مليون دينار. أما خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار

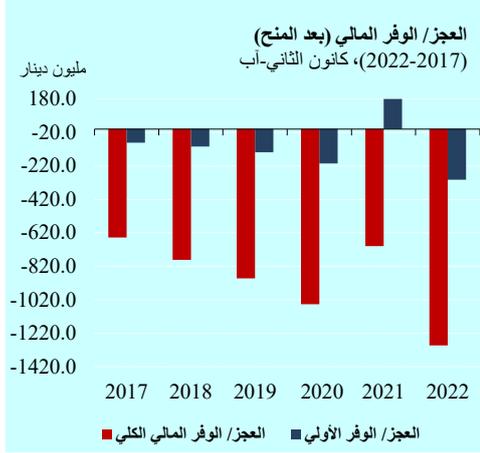
609.1 مليون دينار، أو ما نسبته 9.8%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 6,836.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 4.1%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 71.4%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 231.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1%، لتصل إلى ما مقداره 5,928.9 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 86.7% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 4.1 نقطة مئوية، ليصل إلى 91.4% مقابل 87.3% خلال نفس الفترة من عام 2021. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:



- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 56.0 مليون دينار، ليبلغ 989.6 مليون دينار.
 - ارتفاع بند الإعانات بمقدار 47.8 مليون دينار، ليصل إلى 174.9 مليون دينار.
 - ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 41.9 مليون دينار، لتصل إلى 1,883.0 مليون دينار.
 - ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 30.3 مليون دينار، لتصل إلى 1,212.8 مليون دينار.
 - ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 17.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,087.9 مليون دينار.
 - ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 2.7 مليون دينار، ليبلغ 235.5 مليون دينار.
- ◆ **النفقات الرأسمالية**
- ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 377.8 مليون دينار، أو ما نسبته 71.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 907.1 مليون دينار.



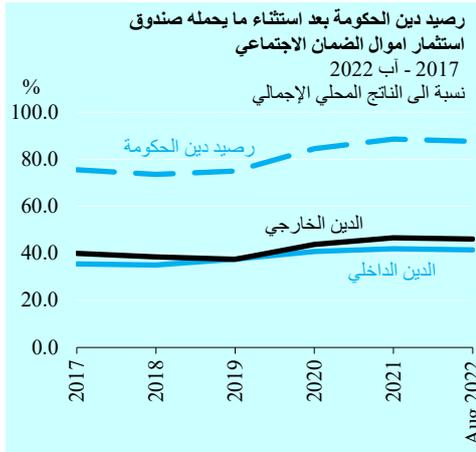
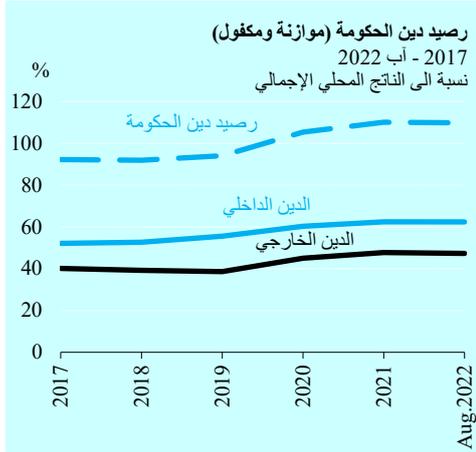
العجز/الوفر المالي

ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 593.0 مليون دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022، ليصل الى ما مقداره 1,291.6 مليون دينار (5.9% من

GDP)، مقابل عجز مقداره 698.6 مليون دينار (3.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,416.6 مليون دينار (6.5% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,254.2 مليون دينار (6.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 427.0 مليون دينار (2.0% من GDP) خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 320.6 مليون دينار (1.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 302.0 مليون دينار (1.4% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 235.0 مليون دينار (1.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

رصيد دين الحكومة



ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة

ومكفول) في نهاية آب عام 2022 عن

مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار

833.7 مليون دينار، ليصل إلى

21,093.2 مليون دينار (62.4% من

GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة

لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة

بمقدار 689.0 مليون دينار، وارتفاع

الدين الداخلي المكفول بمقدار 144.6

مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما

في نهاية عام 2021، ليصلا إلى

18,572.4 مليون دينار و2,520.7

مليون دينار، على الترتيب.

ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار

أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آب عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار

384.8 مليون دينار، ليبلغ 14,010.4 مليون دينار (41.5% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 501.0 مليون دينار، ليصل إلى 16,008.2 مليون دينار (47.4% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.8% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 10.8%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 10.0%، تلاه الدينار الكويتي (3.6%)، والين الياباني (3.0%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آب عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 448.6 مليون دينار، ليبلغ 15,586.1 مليون دينار (46.1% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آب عام 2022 بمقدار 1,334.7 مليون دينار، ليصل إلى 37,101.4 مليون دينار (109.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار (110.1% من GDP) في نهاية عام 2021. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 29,596.5 مليون دينار (87.6% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار (88.6% من GDP) في نهاية عام 2021.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2022 بمقدار 529.2 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتبلغ 2,045.1 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,685.4 مليون دينار، وفوائد بقيمة 359.7 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2023

كانون ثاني

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار المشتقات النفطية، وتثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2023	2022	السعر/ الوحدة	المادة
	كانون ثاني	كانون أول		
-2.2	900	920	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-2.6	1,140	1,170	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-2.3	1,290	1,320	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
-8.4	820	895	فلس/ لتر	السولار
-8.7	785	860	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-6.1	383.1	407.8	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
-7.9	665	722	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-7.8	670	727	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-7.7	685	742	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-6.1	378	402.7	دينار/ طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2023/1/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون ثاني 2023.

- تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر مجلس الوزراء تجميد الضريبة الخاصة المفروضة على سعر بيع مادة الكاز، البالغة 16.5 قرش/ لتر، خلال فصل الشتاء، بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

□ الإجراءات المالية والسعرية لعام 2022

◆ كانون أول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون أول 2022.

◆ تشرين ثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين ثاني 2022.

◆ تشرين أول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين أول 2022.

◆ أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2022.

◆ آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2022.

■ صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 2022، ونشره في الجريدة الرسمية. جاء هذا القانون بهدف الحد من التهرب والتجنب الضريبي من خلال سد الثغرات التي قد يلجأ إليها بعض المكلفين، ومعالجة مشكلة التأخر في رد ضريبة المبيعات.

◆ تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2022.

- قرر مجلس الوزراء تخصيص دعم نقدي للمحروقات بقيمة 30 مليون دينار، وذلك للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، موزع على النحو التالي:
 - 16 مليون دينار للأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.
 - 4 مليون دينار لدعم الطلبة الجامعيين غير المقتردين.
 - 5 مليون دينار لدعم تشغيل خطوط قطاع النقل العام.

◆ حزيران

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2022.
- تمديد قرار مجلس الوزراء بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آب 2022.

◆ أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2022.

◆ نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2022.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر أيار 2022.

◆ شباط

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

◆ كانون الثاني

■ تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (مغاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:

- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح مغاة.
- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.
- تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
 - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
 - 20% من تاريخ 2025/1/1.
 - 15% من تاريخ 2027/1/1.

■ تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبية المدارس (الكيبك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.

■ انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.

■ صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:

● استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحبيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.

● استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التجميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.

● استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:

- مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
- مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة اشهر.
- مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة اشهر.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

◆ كانون أول

■ التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 110 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة لتنمية قطاع الطاقة في مجالات ضمان الاستقرار في التوريد الكهربائي وتحسين الحوكمة في القطاع.

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من بنك الاستثمار الاوروبي، بقيمة 200 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.

◆ تشرين ثاني

- التوقيع على اتفاقية المنحة الأمريكية الاعتيادية، بقيمة 845.1 مليون دولار، وذلك لدعم الموازنة العامة للمملكة. وتأتي هذه المنحة كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الامريكية للحكومة الأردنية، ضمن مذكرة التفاهم الثالثة بين الجانبين للاعوام 2018-2022.

◆ تشرين أول

- التوقيع على منحتين مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني (KfW)، بقيمة 32 مليون يورو، وذلك لدعم احتياجات قطاع التعليم في المملكة.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمه من البنك الدولي، بقيمة 125 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الزراعة في المملكة، وتحسين قدرته على الصمود أمام تغير المناخ.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من صندوق أوبك للتنمية الدولية، بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.

◆ أيلول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 364 مليون يورو، سيتم تقديمها للمملكة خلال الفترة 2021-2024، وذلك لدعم جهود الحكومة في المجالات التنموية والإصلاحية المختلفة الاقتصادية والسياسة والإدارية.
- توقيع اتفاقيتي تمويل مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما قيمته حوالي 210 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
 - 200 مليون دولار لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.

- 10 مليون دولار قرض حسن و50 ألف دولار منحة مساعدة فنية، لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي.

◆ حزيران

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من حكومة المملكة المتحدة، بقيمة 50.2 مليون جنيه إسترليني، وذلك للمساعدة في دعم جهود الحكومة الأردنية لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بقيمة 38.3 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع البنية التحتية للتعليم العام في المملكة.

◆ نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيمة 33 مليون دولار، وذلك لتعزيز التكيف مع التغير المناخي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

◆ شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر أيلول من عام 2022 بنسبة 30.7%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021 لتبلغ 773.2 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 42.0%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتبلغ 6,700.0 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر أيلول من عام 2022 بنسبة 30.5%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021 لتبلغ 1,823.0 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 36.8%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتبلغ 14,837.2 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر أيلول من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 30.3%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2021 ليبلغ 1,049.8 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، فقد ارتفع العجز بنسبة 32.8%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 8,137.2 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 115.0% لتبلغ 3,751.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 60.8% لتصل إلى 958.1 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بنسبة 1.0%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 2,221.4 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 3,179.8 مليون دينار (12.7% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 2,026.9 مليون دينار (8.5% من GDP) خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 14.9% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع عجز نسبته 12.2% من GDP خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021.

القطاع الخارجي

كانون أول 2022

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره 629.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع تدفق للداخل بلغ ما مقداره 325.1 مليون دينار الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 36,903.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 1,886.4 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 3,992.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 5,878.9 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليلبغ 21,006.5 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار				أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار			
كانون الثاني - أيلول				كانون الثاني - أيلول			
معدل النمو (%)	2022	2021		معدل النمو (%)	2022	معدل النمو (%)	2021
الصادرات الوطنية				التجارة الخارجية			
14.7	1,312.9	1,145.1	الولايات المتحدة الأمريكية	38.9	21,006.5	19.3	15,127.7
92.9	1,045.8	542.1	الهند	42.0	6,700.0	13.6	4,719.3
10.3	626.0	567.3	السعودية	44.0	6,169.3	15.8	4,283.0
32.5	399.9	301.8	العراق	21.6	530.7	-4.0	436.3
104.8	192.7	94.1	إندونيسيا	36.8	14,837.2	20.7	10,844.7
63.2	150.0	91.9	فلسطين	32.8	-8,137.2	26.8	-6,125.4
81.1	135.5	74.8	البرازيل				
المستوردات				المعادن تصديره			
43.5	2,280.0	1,588.4	السعودية				
43.0	2,254.9	1,577.1	الصين				
87.4	1,227.8	655.3	الإمارات				
9.1	788.6	723.1	الولايات المتحدة الأمريكية				
125.1	706.5	313.8	الهند				
119.5	591.3	269.4	سويسرا				
37.4	493.8	359.3	تركيا				

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 42.0% لتصل إلى 6,700.0 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 1,886.4 مليون دينار (44.0%) لتصل 6,169.3 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 94.4 مليون دينار (21.6%) لتصل إلى 530.7 مليون دينار.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:

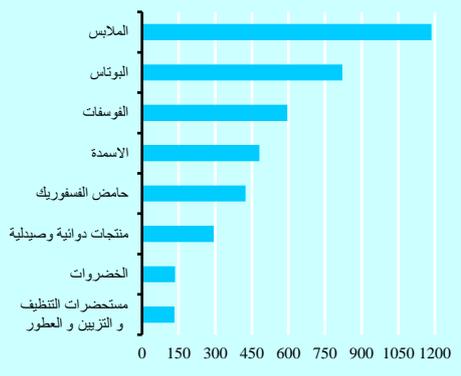
● ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 475.6 مليون دينار (138.0%)، لتصل إلى 820.3 مليون دينار. وقد استحوذت الهند والصين ومصر وماليزيا على ما نسبته 47.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عامي 2021 و2022، مليون دينار

معدل النمو (%)	2022	2021	
44.0	6,169.3	4,283.0	اجمالي الصادرات الوطنية
17.3	1,185.8	1,011.1	الملايس
18.1	1011.9	856.9	الولايات المتحدة الأمريكية
138.0	820.3	344.7	البوتاس
83.5	127.2	69.3	الهند
203.7	115.1	37.9	الصين
134.8	75.6	32.2	مصر
208.9	72.6	23.5	ماليزيا
140.6	595.1	247.3	الفوسفات
120.9	392.4	177.6	الهند
101.7	108.7	53.9	إندونيسيا
206.9	26.7	8.7	البرازيل
97.8	481.4	243.4	الاسمدة
240.2	122.8	36.1	الهند
-	86.6	0.0	بنغلادش
138.6	47.0	19.7	البرازيل
-	41.9	0.0	نيبال
65.4	424.7	256.8	حامض الفوسفوريك
57.8	368.3	233.4	الهند
142.0	27.1	11.2	تركيا
-4.1	294.0	306.5	منتجات دوائية وصيدلية
3.9	69.4	66.8	السعودية
-10.9	46.8	52.5	العراق
-21.9	24.2	31.0	الجزائر
14.4	23.9	20.9	الولايات المتحدة الأمريكية
10.8	135.6	122.4	الخضروات
-2.4	36.9	37.8	السعودية
-12.2	24.5	27.9	الكويت
12.6	13.4	11.9	البحرين
25.1	132.1	105.6	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
33.1	65.2	49.0	العراق
44.3	27.7	19.2	السعودية
28.6	13.5	10.5	ليبيا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

اهم السلع المصدرة
خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، بالمليون دينار



- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 347.8 مليون دينار (140.6%)، لتصل إلى 595.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل على ما نسبته 88.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 238.0 مليون دينار (97.8%)، لتصل إلى 481.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وبنغلادش والبرازيل ونيبال على ما نسبته 62.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

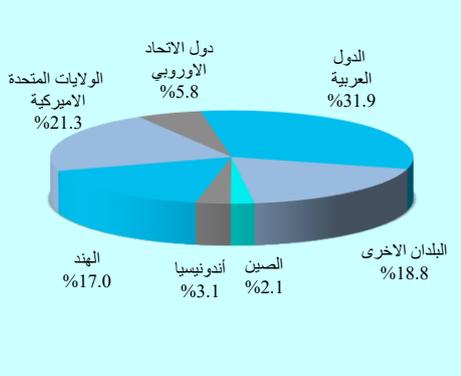
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 174.7 مليون دينار

(17.3%)، لتصل إلى 1,185.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 85.3% من إجمالي صادرات الملابس.

- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 167.9 مليون دينار (65.4%)، لتصل إلى 424.7 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا على ما نسبته 93.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور بمقدار 26.5 مليون دينار (25.1%)، لتصل إلى 132.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 80.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022



- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفسفات والأسمدة و"حامض الفوسفوريك" و"منتجات دوائية وصيدلية" والخضروات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 على ما نسبته 66.0% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 61.6% خلال ذات الفترة من عام 2021. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والسعودية والعراق واندونيسيا وفلسطين والبرازيل على ما نسبته 62.6% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع 65.8% خلال ذات الفترة من عام 2021.



- ◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 757.4 مليون دينار (138.2%)، لتصل إلى 1,305.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات والهند ما نسبته 92.6% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

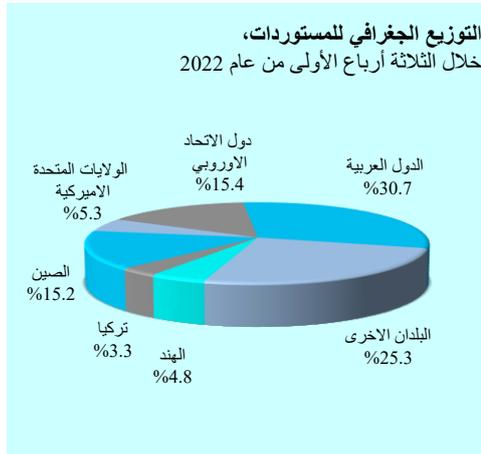
أبرز المستوردات السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عامي 2021 و2022، مليون دينار

معدل النمو (%)	2022	2021	
36.8	14,837.2	10,844.7	إجمالي المستوردات
138.2	1,305.6	548.2	مشتقات نفطية
96.1	681.1	347.4	السعودية
271.4	297.9	80.2	الإمارات
448.3	230.3	42.0	الهند
13.1	967.3	855.1	وسائل نقل وقطعها
425.7	204.5	38.9	الصين
10.2	181.0	164.2	كوريا الجنوبية
-0.7	163.7	164.8	الولايات المتحدة الأمريكية
-14.1	107.6	125.3	اليابان
23.7	715.2	578.0	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
30.0	344.5	265.0	الصين
0.9	117.3	116.3	تايوان
37.6	79.4	57.7	تركيا
26.3	672.7	532.6	النفط الخام
10.9	577.9	521.2	السعودية
731.6	94.8	11.4	العراق
31.6	417.0	316.8	اللدائن
6.6	186.5	174.9	السعودية
127.6	69.2	30.4	الصين
35.1	28.5	21.1	الإمارات
2.8	407.8	396.5	منتجات دوائية وصيدلية
2.2	56.4	55.2	ألمانيا
13.3	40.1	35.4	الولايات المتحدة الأمريكية
32.6	35.8	27.0	فرنسا
74.9	398.9	228.1	الحديد والصلب
210.1	110.1	35.5	الصين
87.2	82.0	43.8	السعودية
208.1	41.6	13.5	الهند
22.6	396.9	323.8	الآلات وأجهزة كهربائية وإلخاؤها
59.9	194.9	121.9	الصين
14.7	25.8	22.5	تركيا
-0.5	21.0	21.1	إيطاليا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 170.8 مليون دينار (74.9%)، لتصل إلى 398.9 مليون دينار. وقد شكلت الصين والسعودية والهند ما نسبته 58.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 140.1 مليون دينار (26.3%)، لتصل إلى 672.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 137.2 مليون دينار (23.7%)، لتصل إلى 715.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 112.2 مليون دينار (13.1%)، لتصل إلى 967.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ما نسبته 67.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.



- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 100.2 مليون دينار (31.6%)، لتصل إلى 417.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات ما نسبته 68.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من مشتقات نفطية و"وسائل نقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" والنفط الخام واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلانية" و"الحديد والصلب" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" على ما نسبته 35.6% من إجمالي المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع ما نسبته 34.8% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية والهند وسويسرا وتركيا خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 على ما نسبته 56.2% من إجمالي المستوردات، مقابل 50.6% خلال ذات الفترة من عام 2021.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر أيلول من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 4.3 مليون دينار 7.9%، مقارنة بذات الشهر من عام 2021 لتبلغ 58.4 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 94.4 مليون دينار 21.6%، مقارنة بذات الفترة من عام 2021 لتبلغ 530.7 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر أيلول من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 244.4 مليون دينار 30.3%، مقارنة بذات الشهر من عام 2021 ليبلغ 1,049.8 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 2,011.8 مليون دينار 32.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2021 ليبلغ 8,137.2 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 بمقدار 21.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.0%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 2,221.4 مليون دينار.

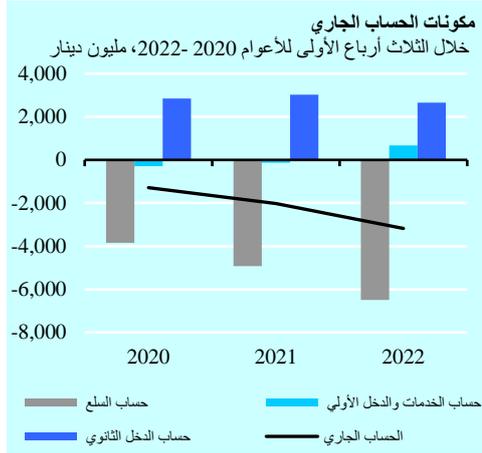
□ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 115.0% لتبلغ 3,751.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 60.8% لتصل إلى 958.1 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.



ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 3,179.8 مليون دينار (12.7% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,026.9 مليون دينار (8.5% من GDP)

خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,723.2 مليون دينار (14.9% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 2,893.9 مليون دينار (12.2% من GDP) خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,567.6 مليون دينار (31.8%) ليصل إلى 6,498.2 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 4,930.6 مليون دينار.
- ◆ تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 1,046.5 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 23.8 مليون دينار.
- ◆ تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 378.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 149.3 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 525.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 296.6 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 0.3 مليون دينار ليصل إلى 147.0 مليون دينار.

◆ انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 379.2 مليون دينار ليصل إلى 2,650.0 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,029.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 323.6 مليون دينار، ليبلغ 543.4 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 55.6 مليون دينار، ليصل إلى 2,106.6 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022، تدفقاً للداخل بمقدار 26.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 8.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 2,362.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 907.5 خلال الثلاثة أرباع المقابلة من عام 2021، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

◆ تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 629.3 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 325.1 مليون دينار.

◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 460.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 115.1 مليون دينار.

◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,496.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,694.9 مليون دينار.

◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 702.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 988.5 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 التزاماً نحو الخارج بلغ 36,903.6 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2021 والبالغ 35,015.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 بمقدار 1,796.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021 ليصل إلى 20,095.2 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة انخفاض النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 1,030.5 مليون دينار، وانخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 990.7 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 134.7 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2022 بمقدار 91.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 56,998.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 721.0 مليون دينار لتصل إلى 10,385.0 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 430.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 290.9 مليون دينار للبنك المركزي).

- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 391.8 مليون دينار لتبلغ 6,797.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد تخصيص وحدات السحب الخاصة بمقدار 341.5 مليون دينار لتبلغ 145.6 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى طويلة الأجل بمقدار 186.3 مليون دينار ليصل إلى 2,040.3 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 677.4 مليون دينار، ليبلغ 27,164.0 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 319.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,404.0 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري لغير المقيمين بمقدار 315.3 مليون دينار ليصل إلى 1,109.4 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل للحكومة بمقدار 283.4 مليون دينار ليصل إلى 6,702.4 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم للقروض قصيرة الأجل للبنوك المرخصة بمقدار 154.9 مليون دينار ليصل إلى 718.1 مليون دينار.